الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

30 **ربيع ثانى**/ 1-2 **جماد أول** 1438 / 27-28-29 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14

الهاشتاق محرك سريع لتفاعل الجهات الرسمية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 29 ربيع ثانى 1438هـ - 27 يناير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=292102&CategoryID=3

الدمام: سمية السماعيل، مها العمودي

فيما لا زال كثير من المؤسسات والجمعيات تستقبل الشكاوى بطرق تقليدية، أبرزها الفاكس، وتتأخر جهات حكومية في التجاوب مع الشكاوى التي تقدم لها ما يربو على الشهر، يلجأ كثيرون إلى وسيلة أسرع لإيصال شكاواهم ومطالبهم وآراءهم، وذلك خلال "هاشتاقات" على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، إذ تتفاعل الجهة الحكومية عندما ينساق جموع من المتعاطفين خلال "هاشتاق" يطالبون بحماية معنفة، أو رفع الظلم عن صاحب قضية في إحدى الوزارات.

قوة التأثير

قال المختص في التسويق والإعلام الرقمي أحمد المغلوث لـ"الوطن"، إن "عدم تجاوب الوزارات مع أي مشكلة وقت حدوثها، كفيل بتحويل المشكلة إلى قضية رأي عام، وهناك شواهد لا تعد ولا تحصى على قوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي التي أحدثت تغييرا في المجتمع، كما حدث في قضية الرضيعة المعنفة دارين ."وأضاف، "كثير من القضايا يتم حلها بعد ظهور هاشتاقات حولها في مواقع التواصل"، مؤكدا أن الشكوى من حقوق المواطن، ولا بد أن تؤخذ في الحسبان بهدف تحسين مستوى الخدمة من الجهة المانحة، سواء كانت وزارة أو منشأة.

إدارة الأزمات

أضاف المغلوث، أن "على المنظمات أن تعي فعليا خطورة لجوء المواطن إلى مواقع التواصل، وأن تسهم بشكل فاعل في حل المشكلات، وذلك ممكن باستحداث إدارة لبحث الأزمات، تندرج تحت إدارة العلاقات العامة والاتصال في كل منشأة ."وأبان أنه "يوجد نقص كبير من المسؤولين في فهم الأدوار الحقيقية لإدارات العلاقات العامة، إذ إن بعضها لا يتعدى دورها الدور البروتوكولي فقط"، مشيرا إلى أن هذه الإدارات يجب أن تكون على قدر عال من الشفافية والمهنية في حل الأزمات.

ويرى المغلوث أن "عدم وضوح بعض الأنظمة والتعليمات في بعض الجهات الحكومية، ربما يرهق المسؤولين والوزراء في جهاتهم، ويدخلهم في حرج في بعض الأحيان، بعد أن يتقاعس بعض الموظفين في حل بعض المسائل بطرق التواصل الاعتيادية المعروفة، والتي عادة ما تكون بالهاتف أو الإيميل أو الحضور شخصيا أو بكتابة خطاب."

إنصاف المجتمع

أوضح المغلوث أن "عدم الرد على المشكلة يؤدي إلى تفاقمها أكثر، وظهورها على سطح شبكات التواصل الاجتماعية لحشد التأييد الجماعي، وبحثا عن الإنصاف من المجتمع"، مشيرا إلى دور القطاعات الحكومية والخاصة في الارتقاء بمستوى الوعي الإداري، والثقافة الاجتماعية، للمستوى الذي تتعامل مع المواطن وحاجاته وشكواه باهتمام بالغ.

بلاغات بالفاكس

قال عضو في جمعية حقوق الإنسان "رفض الإفصاح عن اسمه" لـ "الوطن"، "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلقت 3420 قضية عنف ضد المرأة، و700 قضية عنف ضد الطفل منذ تأسيسها حتى الآن."

وأضاف "الجمعية ليس لديها خط ساخن للبلاغات، والقضايا التي تتابعها ترد إليها إما عن طريق الفاكس، أو البريد الإلكتروني، أو زيارة صاحب القضية للجمعية، إذ يتم دراسة صحة الشكوى والتواصل مع الجهات المعنية". وأبان العضو أن "الجمعية تتابع مواقع التواصل، وأي قضية تُطرح فيها أو في الصحف تتبناها، وتتم متابعتها بالتواصل مع وحدة الحماية الاجتماعية المعنية بتطبيق نظامي الحماية من الإيذاء وحماية الطفل من الإيذاء."

دراسة اجتماعية

أكدت دراسة أجراها الباحث معضد آل رشيد بعنوان "مواقع التواصل الاجتماعي وإسهامها في تشكيل الرأي العام تجاه قضايا الأمن الوطني السعودي" ونشرتها جامعة نايف للعلوم الأمنية عام 2016، أن "مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت قناة التواصل بين كل المؤسسات وجميع أطياف المجتمع، إذ باتت تقدم ما لدى كل مؤسسة اجتماعية للأخرى". وأضاف

حقوق الإنسان في الصحافة

"هذه المواقع تقوم بدور مهم في تشكيل الرأي العام، وتعبئة الجماعات، وحشدها حول أفكار وآراء واتجاهات معينة، وزادت أهميتها خلال تحقيق مزيد من التأثير على الجماهير". ويرى آل رشيد أن "مواقع التواصل الاجتماعي أتاحت للجماهير فرصة التعبير عن آرائهم، ومخاطبة بعضهم بعضا، وأصبحت فضاء رحبا يتجول فيه أصحاب الأفكار لإيصال رسائلهم إلى الجماهير، والحوار معهم بطريقة تفاعلية."
وأكد أن "من يملك مفاتيح التحكم في المواقع الاجتماعية العالمية، يملك القدرة على التحكم في الرأي العام المنبثق عن هذه المواقع، وتحقيق القيادة الجمعية، وتمرير ما يشاء من الأخبار والصور وأفلام الفيديو والآراء، لتصل خلال لحظات إلى كل مستخدم ."

ضرر التشهير بالطرفين لا يقل خطورة عن مخالفات بث الحالات في مواقع التواصل

الإبلاغ أهم من نشر مقاطع العنف

المصدر: جريدة الرياض السبت 30 ربيع ثانى 1438هـ - 27 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566595

تبوك - نورة العطوي
حينما تضيق وتتقيد القدرة على التبليغ عن قضايا العنف عبر قنواته الرسمية وتخرج إلى دائرة الإعلام الاجتماعي بصور ومقاطع فيديوهات صادمة ومأساوية، وتتحول في غضون ساعات من حالة خاصة إلى قضية رأي عام، لا تقف عن حدود جذب الانتباه، بل تفتح الأبواب لسيل من المناشدات والمناقشات الحادة والتي لا تهدأ وتيرتها حتى يتم الإعلان عن تدخل الجهات المسؤولة ومباشرة الحالة بسرعة وكفاءة.
ورغم أنّ التبليغ عن حالات العنف مهم، إلاّ أننا نتساءل: * ما الذي حدا بالمبلغين عن تلك الوقائع اللجوء لساحات الإعلام الاجتماعي؟ * هل هو الخوف من بطء في التفاعل؟ * أم هو تعقيد الإجراءات في حالات لا تحتمل الصبر ولا يمكن السكوت عليها؟

- وفي هذا الشأن أكد المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري الوطني د.أحمد المحيميد أنّ وسائل التواصل الاجتماعي تعد وسيلة تقنية حديثة تساعد في رصد الجرائم والمخالفات وتسلط الضوء عليها وتمنع تكرار حدوثها، وتعتبر تجربة عملية وعلمية لكيفية التعامل مع مختلف الأحداث، وترفع من ثقافة الأفراد في مواجهة التفاعلات والأحداث الاجتماعية.

وقال: إنّ التفاعل مع بلاغات مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الجهات المختصة لهي ظاهرة إيجابية نتمنى استمرارها والاستفادة منها في إبراز خدمات الجهات والتعريف بها والتفاعل مع هموم المواطنين أولاً بأول؛ للإفادة من النقد الهادف والبناء، مبيّناً أنّ وسائل التواصل الاجتماعي من أسرع وأحدث وسائل الإعلام والإبلاغ وفق ضوابط نظامية، أبرزها: حسن النية، وعدم إفشاء الأسرار، والمحافظة على الخصوصية، وعدم الإساءة أو التشهير، وألاّ يكون بلاغا كاذبا أو كيديا، ومتى شاب الإبلاغ عبر مواقع التواصل الاجتماعي إحدى هذه المحظورات فإنّه يعامل كجريمة معلوماتية، ويطبق عليه العقوبات الواردة في نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية: السجن فترة لا تقل عن سنة وغرامة مالية لا تزيد عن (500) ألف ريال.
وأضاف أنّ الإبلاغ عن حالة العنف من الإيذاء يعتبر أمراً إلزامياً على كل من يطلع على حالة إيذاء، سواء في المنزل أو المدرسة أو في الأماكن العامة، مطالباً كل من اطلع على حالة إيذاء وإهمال التبليغ عبر القنوات الرسمية (الحماية الاجتماعية عبر رقم 1919) و(خط مساندة الطفل في برنامج الأمان الأسري الوطني عبر رقم 116111.(
من جهتها أكّدت نائب الرئيس لشؤون الأسرة في جمعية حقوق الإنسان د.نورة العجلان أنّ جمعية حقوق الإنسان تعمل على رصد، ومتابعة جميع القضايا التي يتم تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أنها تتلقى البلاغات والشكاوى

المباشرة من المبلغين عبر الوسائل المتاحة للجميع، مبيّنةً أنّ استخدام المواطنين وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال قضاياهم وأصواتهم بات أمراً شائعاً وملموساً؛ لما في تلك الوسائل من امتيازات، كالتواصل المباشر، وكسب الجمهور، والضغط الاجتماعي، مؤكّدةً أنّ الاستجابة والمعالجة للقضايا التي يتم الإبلاغ عنها أو تداولها في مواقع التواصل الاجتماعي لا تختلف في الإجراءات عن بقية القضايا التي تصل جمعية حقوق الإنسان، من خلال التحقق أولاً من مصداقية الشكوى والحالة، ومن ثم متابعتها.

وأضافت أنّ تلك البلاغات تعد سلاحا ذو حدين، وهي وإن كانت توصل القضية في بعض الأحيان، إلاّ أنّها لا تحمي المعنفين وأطراف القضية من التشهير الذي لا يشعر بضرره إلاّ بعد أن يلمس ويعيش تلك التجربة، ولذلك يجب التوعية بإيجابيات وسلبيات استخدام التواصل الاجتماعي في التعبير عن ما يتعرض له الفرد من مضايقات، فهي ليست الطريق المناسب، حيث إنّ الجهات الحقوقية سهل الوصول والتقدم لها، والنظام الجديد للحماية الأسرية حدد جهة رسمية للتعامل مع قضايا العنف الأسري، وهي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عبر الرقم الموحد (1919) وهي جهة التدخل الرسمية في حالات العنف الأسري .

هروب البنات.. التهميش بداية الخطر!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566874

تحقيق - مصطفى الشريدة

شدّد د.أحمد البوعلي على أن للمؤسسات التربوية دورا هاما، ولابد من إشراكها في وضع حلول في توعية الطالبات، كذلك دور المرشدات الاجتماعيات في فن التعامل مع الطالبات كونهن في مرحلة المراهقة ونصحهن وفق أنظمة معينة داخل حدود الشرعية الإسلامية، إضافةً إلى وسائل الإعلام في تقليص هذه الظاهرة من حيث عمل مشاهد تبين المأساة عندما تهرب الفتاة من أسرتها، مضيفاً أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية كشفت في إحصائية لها، إنه تم تسجيل (1750) حالة هروب لفتيات العام الماضي (67%) منهن أجنبيات، وأن المراهقات تصدّرن نسبة الهاربات بـ(65%) تلتهن المُعنَّفات بـ(35 (%فيما تصدرت جدة ومكة المكرمة معدلات الهروب، حيث شملتا (82%) من الحالات، وسجلت مدينة الرياض والمنطقة الشرقية أقل النسب وهي (18%)، مشيراً إلى أنه بيّن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية السابق أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأمام د.عبدالله اليوسف، أن كثيراً من الدراسات أرجعت أسباب الهروب بين الإناث السعوديات إلى تفكك الأسرة، والإهمال، وفقدان رعاية الوالدين، والحاجة إلى الحنان»، مشدداً على أن إهمال الأسرة للأبناء سبب أساسي من أسباب انحراف الفتيات.

1750حالة هروب أغلبهن مراهقات ومعنّفات!..

وأضاف: أن الرئيس السابق للجنة النفسية بجدة والاستشاري النفسي والأسري د.مسفر المليص كشف أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان استقبلت أكثر من (2000)شكوى خلال عام واحد، تتعلق بالعنف الأسري، وكان من بينها وقائع لهروب فتيات، وكشفت القضايا أن أحد أسباب هروب المرأة عدم استقرار العلاقة الزوجية بين الأب والأم، والشعور بالإهمال، وغياب دور الأب وقسوة الوالدين.

تفشت في الآونة الأخيرة حالة جديدة ألا وهي هروب الفتيات من أهاليهم ولهذه الحالة التي لم تصل لحد الظاهرة إلا أنها بالتأكيد تشكل خطراً يستوجب الدراسة والمعالجة وتقصي الأسباب قبل استفحالها والوقوف خلف الأسباب النفسية والاجتماعية للفتيات اللاتي يهربهن من منازلهن، ومحاولة بحث الظروف الاسرية والاجتماعية المحيطة بهن للوصول الى مكامن الخلل.

البعض حصر أسباب هروب الفتيات من منازلهن إلى عدم تمكين الفتاة من أداء أدوارها ومهامها، وكذلك تهميشها وعدم السماع لها، إضافةً إلى عدم التفاهم والحوار معها، إلى جانب وجود صديقات السوء ومجرمي الإنترنت، الأمر الذي يتطلب الاعتراف بوجود المشكلة، وكذلك تطوير وتدريب الآباء والأمهات على التعامل مع المراهقين، إضافةً إلى تقديم

المدارس برامج إرشادية متقدمة مع حسن اختيار المرشدات، إلى جانب تفعيل مراكز الأسرة بالقيام بدورها، وقيام الآباء بممارسة الحوار والتفاهم مع الفتيات والتنازل عن قناعتهم تغليباً للمصلحة في الحفاظ على الفتاة وعدم الوصول بها إلى مرحلة الهروب من جحيم المراقبة.

ناقوس خطر

وقالت ريهام صبيحة -أخصائية اجتماعية-: أصبحنا نستمع كثيراً عن هروب الفتيات من منازل أسرهن، وأصبحت ظاهرة يشكو منها المجتمع، وهي ناقوس خطر في كل بيت يفتقد فيه الجو الأسري والحوار والعاطفة الأبوية والهدوء، مضيفةً أن الفتاة التي تهرب من منزل أسرتها لابد من وجود أسباب أدت إلى كرهها لذلك المنزل والجو الأسري، والذي قد يكون النزاع المستمر والمتواصل بين الوالدين، القسوة، عدم الشعور بالأمان عدم وجود الثقة، السلطة المتشددة من الوالدين، انفصال أحد الأبوين والعيش مع زوجاتهم وأزواجهم، خاصةً إذا كانت الفتاة مراهقة وتستمع إلى مثيلاتها بالعمر والوضع الأسري الذي هن فيه، هنا تكون لديها القناعة التامة بالهروب من المنزل لتجد باعتقادها ماهو الأفضل وهو الحرية المطلقة لعدم تقدير ذاتها واحتياجاتها، مبينةً أن دخول عالم "التكنولوجيا" إلى المنزل أدى إلى انعدام تواصل الأسرة الواحدة، وبالتالي يكون البحث عن آخرين من خلال التواصل الاجتماعي مع كافة شرائح المجتمع نفسه والمجتمعات الخارجية دون التميز بين الشخصية الجيدة والسلبية، مشيرةً إلى أن الحلول التي نحتاجها من المنظور الاجتماعي هو تكوين لجنة في كل منطقة تعنى بدراسة تلك الحالــة مع ذوي الاختصاص، وكذلك اتباع الحوار مع الفتيات والانصات لهن وتغيير نمط التعامل معهن، إضافةً إلى إشراك المؤسسات التعليمية والاجتماعية في التوعية للفتيات وتقوية الوازع الديني.

مسجلة ومرصودة

وأوضح عبدالمنعم الحسين -مرشد أسري- أن هروب الفتيات قد لا يصل إلى حد الظاهرة، لكن هي ممارسة للأسف مسجلة ومرصودة من قبل الجهات الرسمية، وإن هذا الموضوع المقلق ولا شك ينبغي لنا أن نفكر فيه من حيث المظاهر والتي تبدو في شكل هروب حقيقي ممتد، أو قد يكون هروباً مؤقتاً محدوداً كأن يكون غياباً أو تأخراً في بيت قريب أو صديقة، أو هروب افتراضي بأن تكون موجودة مع الأسرة وغير موجودة معنوياً بغيابها عن المشهد وانعزالها وعدم حديثها وتواصلها مع أفراد الأسرة، مضيفاً أنه يمكن حصر الأسباب في التفكك الأسري خاصةً موضوع الانفصال بين الزوجين حيث تكون الفتاة عرضة لمثل ذلك، أيضاً الإهمال من الوالدين وعدم القيام بواجبهما تجاه الأسرة والأولاد، وكذلك عدم تمكين الفتاة من أداء أدوارها ومهامها وتهميشها وعدم السماع لها وعدم التفاهم والحوار معها، إضافةً إلى وجود صديقات السوء ومجرمي الانترنت، وغياب دور المرشدة في المدارس، لافتاً إلى أن العلاج هو بالاعتراف بوجود المشكلة، وثانياً تطوير وتدريب الآباء والأمهات على التعامل مع المراهقين، وقيام المدارس بتقديم برامج إرشادية متقدمة مع حسن اختيار المرشدات، وكذلك تفعيل مراكز الأسرة بالقيام بدورها، وقيام الآباء بممارسة الحوار والتفاهم مع الفتيات والتنازل عن قناعتهم تغليباً للمصلحة في الحفاظ على الفتاة وعدم الوصول بها إلى مرحلة الهروب من جحيم المراقبة.

عواقب وخيمة لغياب الحوار والاحتواء وطغيان المشاكل داخل الأسرة

فراغ عاطفي

وتحدث د.أحمد البوعلي -إمام وخطيب جامع آل ثاني ومدير أفلاذ لتنمية الطفل- قائلاً: هروب الفتيات من منازلهم هي أزمة شرف، بدايتها الغياب ونهايتها الموت، وليست ظاهرة في مجتمعنا، وإن وجدت حالات لكنها مؤلمة وان قلّت، مضيفاً أن ضعف الوازع الديني وعدم مراقبة الله في السر والعلن يزيد من تراكم المعاصي والشهوات، ولا شك أن النفس أمّارة بالسوء فتنسي وتغفل عن الخطأ والصواب، مبيناً أن من أهم أسباب هروب الفتيات والمشاكل الأسرية في العائلة الواحدة هو عدم وجود توافق بين أفرادها خاصةً الوالدين، متأسفاً على عدم لجوء أولياء الأمور في كثير من الحالات إلى الإبلاغ عن هروب أو تغيب بناتهم خشية الفضيحة والخوف على شرف الفتاة وسمعتها وسمعة العائلة بالكامل، وهنا لابد من إيجاد دراسة لمعرفة الأسباب التي دفعتها إلى الهروب ومعالجتها وتخفيف الضغط على الفتاة، مشيراً إلى أنه بالنسبة لعلاج هذه المشكلة فإن الوقاية خير من العلاج حيث يتجلى دور الأسرة في تربية أبنائها التربية الصالحة على مبادئ الشريعة الإسلامية ومراقبتهم في كل الظروف وإبعادهم عن جلساء السوء خاصةً في سن المراهقة حيث تتعرض الفتاة في هذه المرحلة إلى فراغ عاطفي وعدم نضج فكري أو نفسي أو اجتماعي فعلى الآباء الجلوس مع بناتهم وإغراقهم بالحب والحنان وسد احتياجاتهن النفسية.

تنفيس وحرية

وقال عباس المعيوف -كاتب وناشط اجتماعي-: لعل من أهم أسباب هروب الفتيات من منازلهن يرجع إلى غياب الحضن النفسي داخل الأسرة وهو أمر طبيعي فعندما تتخلى الأسرة عن دوره التربوي والتعليمي يسهل تمييع المصطلحات في ذهنية الفتيات والهروب بعنوان حرية شخصية أو التنفيس بما هو في الداخل، ونحن نعيش الآن تمرد على العادات والتقاليد وحتى العرف الديني، فقد استطاعت السيوشل ميدا وقنوات الحُب والغرام عبر الفضاء الواسع بخلق ثقافة ترفض

وصاية الأسرة وتبعية النسق المجتمع قهراً، وبالتالي على الأسرة معالجة الوضع النفسي والسلوكي وإشباعهم عاطفياً حتى التخمة من خلال غرس مفاهيم القيم الأخلاقية والإنسانية والتعليمية والثقافية حتى لا يكونوا عرضة للابتزاز، مضيفاً أن رئيس مركز التنمية الأسرية في الأحساء د.خالد الحليبي أكد في حديث سابق أن معدّل حالات هروب الفتيات في المملكة في تزايد، لافتاً إلى أنه تم تسجيل (1400)حالة هروب في عام واحد عام 2014م، وأن نسبة كبيرة من هذا الرقم من الأجنبيات، مبيناً أن هروب الفتيات ربما يتحول إلى ظاهرة، ولا بد من التصدّي لها نظراً إلى تأثيراتها الخطرة على العائلات وسمعتها، وما ينجم عنها من ضرر كبير على المجتمع.

عولمة وانفتاح

وأوضحت هدى السعد -أخصائية نفسية- أن من أسباب هروب الفتيات من منازلهن هو تسرب القيم والعادات الغربية للعالم العربي بسبب ظاهرة العولمة والانفتاح على الآخر التي شكلت صراعاً فكرياً لاسيما لدى الناشئين بين ما يرونه متاحاً للآخرين ومحرمٍ عليهم، مما شكّل لديهم معتقداً خاطئاً عن الحرية ويرجع ذلك للمربين في توارث العادات وفرضها على الناشئين دون إقناعهم بها وإيضاح ايجابياتها، مقابل التبعات السلبية لممارسات الدول الغربية على النفس البشرية التي سخر الله لها كل ما من شأنه احترام حرية الأشخاص دون المساس بحريات من حولهم، وعدم وعي المربين بخصائص مراحل النمو المختلفة وتغيرات العصر الذي يعيشونه فيطالبونهم بما طالبهم به آباؤهم وهذا خلاف مبدأ التربية "لا تجبروا أبناءكم على أخلاقكم فإنهم خلقوا لزمنٍ غير زمانكم"، وكذلك الحرمان العاطفي في البيئة الأسرية وضعف الرقابة أو شدتها في ضوء توافر وسائل "التكنولوجيا"، إضافةً إلى الوضع الاقتصادي مع وجود المغريات وغياب الوازع الديني، وكل هذا وغيره شكّل فهماً قاصراً لدى الفتيات بأن تستجيب لمتطلبات "الهوا" التي ترفض سيطرة القيم والعادات والحزم مما يدفعهن للتنمر والتمرد عليها بحثاً عن الحرية والحب المزعوم والسعادة، لتقع فريسة للأفكار الخاطئة والعقد النفسية.

»مكة": 115 مسنا ومسنة يقاومون شظف العيش بـ"الذكريات الباسمة«

وجوه أوجعها الانتظار وجعدتها "السنوات«

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1524134

تقرير وتصوير: سلمان السلمي (مكة المكرمة

بملامح يوجعها «الانتظار»، وبوجه جعدته السنوات المريرة، يقف منهكاً تحت وطأة 90 عاماً على عاتقه، بالقرب من نافذة مركز دار المسنين في مكة المكرمة يراقب الغروب والشارع نشيط الحركة، ليعاود الانزواء في سريره ويكمل صمته الملازم له منذ أن دخل الدار منكسراً.

ملمح الغربة بين الأقران، شاخص أمام الدالف إلى دار المسنين، بيد أن قاطني الدار يتسامون على جراحهم ويرحبون بالزائر على الطريقة المحلية في وادي مكة، وتراقب نواظر الصامتين منهم وجوه الزائرين، لعل من بينهم ابنا أو قريبا يعاونهم على منفى نهاية العمر وآخر محطاته.

في داخل دار المسنين ليست كل القصص منبعها المأساة، فالبعض اختار الدار منفى اختياريا لأرذل العمر وانهيار القوى، فيما رمت الظروف المستعصية بآخرين وسط الدار، فالمكان يحوي نظراء تتشابه طبيعة عيشهم وذاكرتهم الجمعية، رغم أن الإفصاح عن سبب القدوم عادة ما يكون صعباً عند المسنين المحاطين بروح الوقار.

في المقابل، يرى العاملون في الدار صرفاً من العقوق والقسوة، ويفسر أحدهم ذلك بطغيان «المدنية» وتزاحم الخرسانات الأسمنتية التي جردت الذكريات من تشكيلتها المكانية

في حي النزهة «المكي» (شمالي العاصمة المقدسة) يقطن نحو 70 مسناً و45 مسنة في دار المسنين، ورغم الزيارات الترفيهية والدينية المجدولة لهم، إلا أن ابتعاد أقارب بعضهم عنهم وعدم المكوث برفقتهم لوقت كاف يوقع المسنين في حزن الوحدة، ما يجعلهم يعيشون فراغاً عاطفياً لهم.

زيارات المسنين إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي مستمرة، ورغم ظروفهم القاسية، والنظرة المجتمعية للقاطنين في الدار، إلا أنهم يبحثون في كل التفاصيل عن سبب للاحتفال، ليحتفلوا. وفي صالة العلاج الطبيعي في المركز، يقول محمد الذي عمل في شبابه جندياً مخلصاً في «الحرس الوطني» إن عدم زواجه في صغره وعدم وجود أقارب له سوى شقيق يعاني المرض والكبر، دفعه بالدخول إلى دار المسنين، وكما يرى أن «ليست كل قصص دار المسنين مأساوية، كوني دخلت بإرادتي لانتفاء الولد والعائلة.«

ويسترجع محمد في حديثه إلى «عكاظ» بطولة دفاعه عن المسجد الحرام من جماعة جهيمان الإرهابية عام 1979، لينتقل بعدها إلى ذكريات عمله في شرورة وخميس مشيط، حتى يصل إلى تطوعه في حرب تحرير الكويت عام 1990، وبفخر كبير يشير إلى أنه عاش متنقلاً بين مدن المملكة بعد أن استخرج رخصة «قيادة عمومية» وعمل سائق أجرة قرابة خمسة أعوام.

ويشير محمد الذي بدا متحفظاً عن ذكر عمره، إلى حصيلته من الدنيا الكامنة في شقيقه الوحيد الذي يعاني من كبر السن، موضحاً أنه دخل إلى الدار بعد أن مرض ولم تقو قدماه على مجاراة شغفه في الحياة «قررت الدخول إلى دار المسنين حيث تقدم لنا خدمات لكوني في حاجة إليها وخاصة الطبية.«

ويعزو محمد سبب دخوله دار المسنين إلى ركبتيه اللتين أجرى لإحداهما عملية جراحية، فيما ينتظر عمل العملية الجراحية للأخرى، حتى يتسنى له القيام على قدميه من جديد، ويعود إلى أصدقائه وأقاربه.

فيما يؤكد عبدالله القادم من عروس البحر الأحمر معاناته من شلل في نصف جسده، يكمل حديثه بصعوبة بالغة في الوقت الذي يتلقى علاجاً طبيعياً في الصالة المخصصة لذلك، بيد أن الأمل يحدو محيا عبدالله قائلاً: «الآن تقام لي جلسات علاج طبيعي وإن شاء الله تعود لي صحتي.«

عبدالله يحمل في طياته ذكريات كثيرة عن حركة الطيران في مطار الملك عبدالعزيز بجدة، عقب أعوام طويلة قضاها في المطار الذي التحق إليه منذ صغر سنه، ويشير إلى أنه بعد تقاعده انفصل عن زوجته وبات بلا أقارب كونه لم ينجب أطفالاً، ليتوجه إلى دار المسنين في مكة بالقرب من أقاربه، حيث يزورونه بشكل دوري، «في الشهر مرة أو مرتين.«

أما عابدين والذي تجاوز عمره 80 عاماً فقال «لقد تزوجت وأنجبت ابنة فقط ولم أرزق بغيرها وحاليا أنا أعيش في الدار»، لافتاً إلى أنه نشأ في إحدى ضواحي مكة المكرمة وكان يعمل في الزراعة، «كنت أزرع البامية والملوخية لأعوام طويلة حتى أصبحت عاجزا عن خدمة نفسي لذلك توجه بي أحد أقاربي إلى الدار.«

فيما يحاول سحيم ربط جل حديثه بالبادية والصحراء، فالرجل المسن الذي تبدو عليه قوة البنية من إحدى محافظات منطقة مكة المكرمة يقول إنه لن ينسى الإبل والغنم «التي كنت أرعاها في شبابي وأحبها حبا كبيرا وأتخيلها في منامي وأمامي في كل وقت ولكن الآن أنا أصبحت عاجزا عن العمل وليس لي ذرية ولم أتزوج لذلك تم إدخالي إلى دار المسنين وأتمنى العفو والعافية.«

الطاقة الاستيعابية تفرض قوائم الانتظار

يبدو أن توافد كبار السن ممن انقطعت بهم السبل إلى دار المسنين شهد تزايداً كبيراً، حتى أن قائمة انتظار طويلة مسجلة في الدار التي بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى.

ويؤكد مدير دار المسنين في مكة المكرمة جزاء العتيبي اكتمال الطاقة الاستيعابية للدار الذي يضم 70 مسناً و45 مسنة، مشيراً إلى وجود عدد من المسنين على قائمة الانتظار «متى ما توفر مكان شاغر سيتم استقبالهم وخدمتهم.«

ويوضح العتيبي لـ«عكاظ» أن كل نزيل يعمل له فحص طبي شامل قبل دخوله للدار، «ومن ثم يقوم طاقم طبي لدينا في الدار بمتابعة حالاتهم»، لافتاً إلى منح ثلاثة وجبات يومية ومصروف شهري لكل نزيل، إضافة إلى وجود عمالة تعمل على تنظيفهم بشكل يومي، كما لا يخلو الدار بحسب مديره من مرشد اجتماعي يتواصل مع ذوي المسنين ويقدم لهم المشورة والاتصال بهم بشكل مستمر.

وينفي العتيبي وجود نزلاء بسبب العقوق في دار مكة، فيما دخلت الغالبية العظمى والتي تبلغ نسبتهم من 96% إلى الدار «لعدم وجود أبناء أو بنات لهم فهم لم يتزوجوا من الأساس أو تزوجوا ولم ينجبوا.«

وبين أن غالبية قاطني الدار من مكة المكرمة والمحافظات المحيطة بها، مطالباً أقرباء المسنين بعدم التأخر في زيارتهم والمكوث معهم لفترة زمنية أطول، أو أخذهم إلى منازلهم وقضاء يوم أو يومين معهم حتى يدخلوا الفرح إلى قلوبهم.

..وشرعي: دَيْن سيسدده العاقون!

يرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أستاذ الشريعة بجامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي أن خدمة كبار السن واجب مؤكد كونهم أفنوا شبابهم في خدمة وطنهم وعمارة الأرض، مضيفاً «وعلينا أن نقابلهم برد الجميل وليس بالنكران والجحود، فمن المؤسف أن نرى وجود كبار السن في دور المسنين لأنه يجب على الأسر أن تحرص على هؤلاء وأن تقدم لهم العناية فهم الخير والبركة، وأن يتقربوا إلى الله بهم وأن يكونوا كرماء معهم.«

وناشد السهلي أهالي المسنين أن يتقوا الله فيهم وأن يتواصلوا معهم وألا ينقطعوا عنهم، فهم ليسوا في حاجة إلى الطعام والشراب والكساء، فقد قدمته لهم الدولة جزاها الله خيرا، إنما هم في حاجة إلى العطف والحنان فعليهم أن يزوروهم وأن يقوموا بعمل برامج لهم وأن يبقوهم معهم في أسرهم أكثر الوقت فهذا دين والله سوف يسددونه.

الأرقام القليلة تقلق السعوديين

فاطمة آل دبيس (الدمام@fatimah_a_d)

تتقطع الظروف بمسنين، ليجدوا أنفسهم بعد أعوام وحيدين بلا عائل ولا مؤنس قريب، فيكون «دار المسنين» وجهة منطقية ليستعين بالدار على صروف الحياة الصعبة.

وتؤكد مصادر لـ«عكاظ» أن المسنين الذين تحتضنهم دار الرعاية عادة ما يكونون بلا عائل لهم ولا يستطيعون رعاية أنفسهم، إضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة المحيطة بهم.

وبالنظر إلى الأرقام الرسمية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فإن أعداد كبار السن القاطنين في دور المسنين قليلة، بيد أن قصص العقوق تخيف الرأي العام، حتى أن مقطع السيدة التي دخلت في مشادة مع أشخاص يعتقد أنهم أبناؤها أمام دار المسنين، أثارت الرأي العام أخيراً وبات حديثاً في مجالس السعوديين.

تحتضن دور الرعاية الاجتماعية بالمملكة 325 مسنا ومسنة، إذ بلغ عدد المسنين الذين استقبلتهم الدور حسب آخر إحصاءات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 211 مسنا، فيما بلغ عدد المسنات 114 مسنة.

واستقبلت دار الرعاية الاجتماعية للمسنين في العاصمة الرياض 36 مسنا و27 مسنة، فيما استقبلت دار الرعاية بوادي الدواسر 19 حالة من الذكور، وبلغ عدد مسني دار الرعاية الاجتماعية بالطائف 23 مسناً، و22 مسنة.

واستقبلت المدينة المنورة 22 مسنا و14 مسنة، فيما دلف إلى دار المسنين في عنيزة 17 مسنا، والرس ثلاث مسنات، وأبها 11 حالة لمسنين وخمس مسنات.

الدمام سجلت أخيراً 35 مسن و 19 مسنات، واستقبلت دار الرعاية الاجتماعية بالجوف 11 مسنا و10 مسنات، أما جازان فاستقبلت مسنين.

تزويج الصغيرات قصراً انتهاك لطفولتهن وإنسانيتهن

المصدر: جريدة الرياض السبت 30 ربيع ثانى 1438هـ - 27 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566809

حسناء القنيعير

يعدُّ الإسلام الزواج رابطة شرعية محكمة بين رجل وامرأة على وجه الدوام والاستمرار، تنعقد بالرضا والقبول الكامل وفق الأحكام المُفَصَّلة شرعًا، وعليه فإن الزواج المبني على ضرر، أو عدم قبول أو وعي أحد الطرفين، أو كليهما بتلك الرابطة، يعد شرعًا وعقلًا زواجًا باطلًا، وما بُنى على باطل فهو باطل.

لم يتوقف تزويج القاصرات في بلادنا ممن يفوقونهن عمرًا بسنوات كثيرة، خصوصًا الطاعنين في السن، فعلى الرغم من تناول هذا الأمر في وسائل الإعلام وفي المحاكم وفي بعض إمارات المناطق، إلا أن ذلك الأمر آخذ في الازدياد، بسبب تهوين شأنه من قبل المؤيدين لنحر الصغيرات على مذبح شهوات الكهول وطمع الآباء.

فلا شكّ أنّ من أهم أسباب تزويج الصغيرات، طمع ولي أمرها، ورغبته في الاستحواذ على مهرها الذي يدفعه الخاطب مقدما قبل عقد القرآن، ولا يمنح الفتاة منه شيئا، كذلك تعمد بعض الآباء معاقبة الأم التي تكون في الغالب مطلقة بتزويج

ابنتها الصغيرة دون رضاها. ويرى بعض الباحثين أن تزويج القاصرات يكثر في مناطق الأطراف من بلادنا، حيث لا يستمتع بعض الآباء بمستوى عالٍ من التعليم، كما يكثر في تلك المناطق المعددون للزوجات ممن لديهم بسطة في المال وفي الجسم.!

ومن أحدث تلك الزيجات زواج سبعيني من طفلة في تبوك في 23 ديسمبر 2016، وقد أشعلت مواقع التواصل الاجتماعي وحفلت بمئات التغريدات الرافضة لها، وطالبت بسنّ أنظمة لحماية الصغيرات. فكتب أحدهم "وأد البنات (دفنهن أحياء (من أعمال الجاهلية، الجديد في جاهلية اليوم أنها تمارس ذلك ولكن بمفهوم الدفن على قيد الحياة"، وكتب آخر "في مجتمعنا يتم التفريق بين زوجين بحجة عدم تكافؤ النسب، لكن طاعنًا في السن يتزوج فتاة في عمر أحفاده، عادي جدا، عجبي."!

وقد وجه أمير منطقة تبوك أمرًا "بإيقاف أي إجراءات تتعلق بإثبات زواج المُسن السبعيني بالفتاة، وإحالة الموضوع للمحكمة للبت فيه شرعاً، وبناءً على ما يتقرر سيتم إكمال اللازم، وفق نظام الحماية ولائحته التنفيذية"، ومما يثير العجب أن الفتاة حكمت بأن العريس يتمتع بصحة جيدة مبدية موافقتها ورضاها. أما والدتها «فأكدت بأن رأي ابنتها يأتي وفق رأي أبيها ورأيها كما عبرت عن سعادتها بهذا الزواج!«

وحسب مصدر صحفي مطلع في جمعية حقوق الإنسان: إنه «لابدّ من التأكد من عدم إلحاق الضرر بالطفلة، خصوصاً أنه يذكر أن الزوج كبير في السن ونظام حماية الطفل حسب اللائحة التنفيذية يحميهم حتى من الزواج إن كان فيه ضرر.«

ومن تلك الحالات ما شهدتها أبو عريش في منطقة جازان، وهي زواج رجل في الثمانين من العمر بفتاة قاصر، فتدخلت المحكمة لفسخ عقد، ووجهت تحذيراً لعائلة الفتاة القاصر بعدم تكرار ذلك الزواج مستقبلا لها أو لغيرها. كذلك وقف «برنامج الأمان الأسري» حائلا دون إتمام زواج طفلة تبلغ من العمر ثماني سنوات حاول والدها تزويجها من رجل في الأربعين من عمره بهدف التربح من مهرها.

أما الأبوة الجائرة والظالمة وشديدة القسوة، فتحكيها صفاء التي تبلغ من العمر خمسة عشر عاما، حيث ذكرت في برنامج الثامنة أن والدها زوجها من رجل عمره أربعة أضعاف عمرها، ومتزوج قبل ذلك ثلاث مرات، وعندما أخبرها والدها رفضت لرغبتها في إكمال دراستها، لكنه لم يستجب وأعطاها مهلة سبع دقائق، إما أن توافق أو يذبحها، مؤكدة أنه وضع السكين على رقبتها وأحدث بها جرحًا."

كانت تقص مأساتها بعينين دامعتين يبدو عليهما تعب شديد يفوق سنين عمرها، "فوالدها الذي طلق والدتها وحرمها من رؤية ابنتها، فرفعت ضده دعوى قضائية لتتمكن من رؤيتها، عاقبها بالضرب كعادته دوماً، انتقامًا من والدتها، ما استدعى دخولها المستشفى. أما ليلة دخلتها فكانت -حسب قولها- الأسوأ على الإطلاق، نظرًا لهمجية ذلك العجوز في التعامل معها، قائلة: كان أشبه ما يكون بالاغتصاب" ! لقد سلبها ذلك الكهل الشبق براءتها، وكأنه استل روحها من جسدها، فأحالها امرأة أثقل كاهلها ظلم رجلين وجبروتهما، تناوبا على إذلالها، أحدهما بصفته والدها وولي أمرها، والثاني زوجها الذي انتقلت ولايته عليها حكمًا.!

وكانت وزارة العدل قد سنت مشروعًا منذ سنوات مخيبا للآمال، يسمح بتزويج الصغيرات دون السادسة عشرة، لكن بعد استكمال ثلاثة ضوابط، أول تلك الشروط :أن يطلب ولي البنت من قاضي المحكمة استثناء ابنته من السن المعتبرة بالمشروع، وثانيها: أن يحضر تقريرا طبيا من لجنة مختصة تتكون من اختصاصية نساء وولادة، واختصاصية نفسية، واختصاصية اجتماعية، يثبت اكتمال الصغيرة من الناحية الجسمية والعقلية، وأن زواجها لا يشكل خطرًا عليها، وثالثها: أن يثبت لدى قاضي المحكمة موافقة البنت ووالدتها على هذا الزواج، لا سيما إذا كانت الأم مطلقة، كما تضمن المشروع التأكيد على ولي الفتاة بعدم إتمام زواجها بعد عقد قرانها مباشرة، وإنما تعطى الفرصة الكافية لتهيئتها من الناحية النفسية وتدريبها لمتطلبات الحياة الأسرية.!"

وهذا يعني فتح الباب على مصراعيه للآباء الذين يتاجرون ببناتهم، وللشيوخ ذوي الأمزجة المنحرفة عن مسارها الطبيعي -فهم أكثر من ينتهك براءة الصغيرات- لاسيما أن بعض القضاة يؤيدون هذا النوع من الزيجات، فقد رفضت محكمة سكاكا العامة قبل نحو عام دعوى قضائية لإبطال زواج رجل خمسيني من صبية تبلغ ثلاثة عشر عاما، إذ أيدت المحكمة الزواج واعتمدت صحته لتوافر كامل شروطه.

لابدّ من تغيير النظام الذي يسمح لمثل هذا القاضي بالاغتيال المقيت للطفولة وحقوقها، بسلطة تقديره الجائر بناءً على بنية الطفلة الجسمية، وموافقتها على الزواج نتيجة جهلها أو خوفها من والدها، أو ترغيبها في الهدايا وغيرها، وقد أثبتت حالات كثيرة رفض بعض القضاة الاعتراض على زيجات من هذا النوع من قبل الأم أو بعض الأقارب. إن ترك هذا الأمر لسلطة القاضي، يضر بالصغيرات، كما يؤدي إلى اختلاف الأحكام من محكمة لأخرى، ويفتح باب الاستمتاع بالصغيرات للأغنياء والكهول على مصراعيه.!

لقد حذر أحد أساتذة العلم الديني وزارة العدل في ذلك الوقت من استصدار قرار يحدد سن تزويج الفتيات، معتبرًا ذلك من المخالفات الشرعية، ومستدلا بقول الله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ

مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا). فهل جاء في القرآن أو السنة تحديد لسن تزويج الفتيات فخالفوه؟."!

وحسب أحد الفقهاء العرب أنه "من سلطة ولي الأمر تقييد المباح، لأن الأصل في الإسلام الإباحة، وطالما لم يرد نصٌ من القرآن، أو السنة يحدد سنًا معينًا فإن من اختصاصات ولي الأمر سنّ القوانين، وأن يرفع سن الزواج إلى 18 سنة."

إن كل الذين يجيزون تزويج القاصرات يستندون في حججهم إلى أن الإسلام لم يحدد سنًا معينًا للزواج، بل إن بعضهم تجاوز ذلك فأفتى بجواز تزويج القاصرات! ولم يراع أولئك تغير الزمان، واختلاف أحوال الناس عمّا كان سائدًا منذ ما يزيد على ألف عام، ما يؤكد وجود انفصام تام بين أولئك والعصر الذي يعيشون فيه. فالأصل في الإسلام هي المقاصد وليست الألفاظ، وفي حديث الرسول ﷺ "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج"، والباءة هنا هي القدرة البدنية والقدرة المادية، وما ينطبق على الرجل من حيث القدرة البدنية، فهو أولى أن ينطبق على الفتاة التي تتعرض للحمل والولادة، وما يترتب عليهما من تغيرات صحية وبدنية، تستدعي أن تكون لائقة صحيا ونفسيا وجسديا لتنجب أطفالاً أصحاءَ، دون أن تتعرض لمخاطر صحية واعتلالات جسدية. كما أنه ليس من حق الأب إجبار ابنته الصغيرة على الزواج، لأن الرسول ﷺ اعتبر من شروط صحة الزواج موافقة المرأة على الزوج وعلى المهر أيضا، لكنهم يستغلون حديث "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل "فيتجاهلون أن الولاية ليست مطلقة هنا، وأنه لايصح له إجبار الفتاة على الزواج ممن لا تريده.

رويَ عن خنساء بنت خذام الأنصارية "أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحه". فما بال هؤلاء الممانعين يفترون على الله ورسوله؟!

إن مثل هذه الزيجات تلغي آدمية الفتاة لأنها تهدف إلى لاستمتاع بها، وكأنها سلعة تباع وتشترى، كما أن لها أثرًا سلبياً على المجتمع؛ حيث تضيف إليه أعباء في الأمومة والطفولة وفي القيم الأخلاقية، نتيجة عدم نضج القاصر اجتماعياً وتعليمياً وثقافياً، وذلك يجعلها مصدر مشكلات داخل البناء الأسري، لأنها تعيش في فراغ فكري ونفسي، لاسيما إذا تزوجت كهلًا معدّداً يغيب عنها عدة ليالٍ، فالوحدة والفراغ يؤديان إلى توترها النفسي، كما أن الفرق بين سن الزوجين يخلق فجوة كبيرة بينهما؛ لأن كليهما ينتمي إلى فئة عمرية تختلف عن الأخرى، ما يجعل تلك الزيجات تفتقد إلى المعنى الحقيقي من إنشاء الأسرة، التي أولتها الدولة اهتمامها، إذ نصت المادة العاشرة من نظام الحكم على حرص "الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم."

ختاماً: إن المجتمع بكافة مؤسساته مسؤول عن هذه الزيجات التي تنتهك براءة الطفولة، إذ تُمارس بمنأى عن العقاب والمساءلة، وتواطأ عليها الآباء والأزواج ومأذونو الأنكحة وبعض القضاة، بينما بقيت مؤسسات المجتمع تراقب دون أن تفعل شيئا ذا أهمية يقوم على حماية الصغيرات من التعدي على إنسانيتهن عن طريق سنّ أنظمة صارمة لحمايتهن، ومعاقبة المنتهكين لحقوقهن.

دراسة علاج المتبرعين بأعضائهم بالمجان

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 29 ربيع ثانى 1438هـ - 27 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=292156&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

كشف التقرير السنوي لهيئة حقوق الإنسان 1436-1437 أن الهيئة تعاونت مع عدد من الجهات الحكومية في دراسة تطبيق بعض الأنظمة وإيجاد حلول إيجابية للمرضى الذين يتم نقلهم عبر سيارات الإسعاف وفي الحالات الطارئة ولا يوجد لهم أهلية علاج في المستشفيات الحكومية ولا تأمين طبي كمجهولي الهوية، والذين ليست لديهم إقامة، واتخاذ إجراءات مع الجهات الحكومية لإتاحة فرص العلاج لهم.

وأضاف التقرير أن هيئة حقوق الإنسان درست مع الجهات المختصة إعفاء كل شخص تبرع بأعضائه وليس لديه أهلية علاج بالمستشفيات الحكومية من أي رسوم علاج أو أي مستحقات تترتب على علاجه في أي منشأة صحية، كما درست أيضا مع الجهات الحكومية المختصة ما يخص مجهولي النسب الذين يجرى لهم فحص الحمض النووي من أجل الهوية الوطنية أو في قضايا إثبات النسب التي سبق أن عرضت في المحاكم وإمكانية وضع إجراءات محددة لذلك مع الجهة المختصة .يذكر أن هيئة حقوق الإنسان تلقت عددا من الشكاوى حسب الجنس والمنطقة خلال 1436، بإجمالي 2151 شكوى تتعلق بالمساواة وعدم التميز، واللجوء للقضاء، والرأي والتعبير، والزواج وتكوين الأسرة، والخصوصية وأمن المعلومات، والحقوق الثقافية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الفيفي: الأعضاء الأثرياء لم يجنوا ثرواتهم من "الشورى"... والأكاديميون حرموا من الامتيازات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19866597

الرياض - «الحياة»

انتقد عضو مجلس الشورى السابق البروفيسور عبدالله الفيفي الاتهامات الموجهة إلى مجلس الشورى؛ بأنه لا يسعى لتقديم خدمات للمواطنين، وأن الأعضاء عبء على الدولة في صرف الرواتب من دون فائدة، وقال: «المواطن بريء من ذلك، لكنه قد يصدّق ما يثار في الإعلام ووسائل التواصل.«

وصارت هذه الموجة الإعلامية في الآونة الأخيرة «موضوع من لا موضوع له». وقال» :إنها عملية تنفيس من جهة، وعدم مواجهة للحقائق من جهة أخرى، وتفتقر إلى الأمانة الإعلامية، ونزاهة الكلمة، ففي كثير من الأحيان، تجتزئ وتنتقي، مع التحريف عن السياق، لتشتغل على ذلك أشهراً، والأمر لا يخلو من تكسّب مادي ومعنوي بدعوى النقد، وما هو بنقد.

وأشار إلى أن «الحقائق يعرفها من كان يبغيها، بعيداً عن المزايدات والمغالطات». وقال: «المجلس ليس مثاليّاً، لكنه يجتهد وفق صلاحيّاته، على أن معظم الأنظمة التي تسيّر الوطن هي من إنجاز المجلس؛ بالاقتراح أو بالدراسة والتقويم، وكل هذا مجحود في خطاب نمطي مألوف، أمّا القول بالعبء على الدولة، فتجاهل لأمرين؛ الأول :أن الإصلاح لا يكون بالإلغاء، بل بإصلاح الأنظمة، وتطوير آليات الأداء، فهل نلغي التعليم، مثلاً لأنه ضعيف أو فاشل؟! والثاني: ليس بصحيح على الإطلاق ذلك التصور أن أعضاء الشورى رُفِّعوا أو أُثْروا بعضويّتهم في الشورى، المرفّه والمثري كانا كذلك أصلاً قبل العضويَّة وبعدها، أمَّا الأعضاء من الأكاديميّين، ومَن في حكمهم، فعلى العكس، يفقدون ميزات ماديَّة عدة كانوا يحصلون عليها في وظائفهم سابقًا، فأستاذ الجامعة - مثلاً - تُوقف كل مستحقاته من وظيفته الجامعية، في مقابل حصوله على مكافأة المجلس الشهرية، في حين كان يحصل في الجامعة على راتب وبدلات ومكافآت مختلفة، فضلاً عن تمتعه بالإجازات الدراسية وسنوات التفرغ العلمي، والمشاركات في المؤتمرات، وتذاكر السفر، وضِعف راتبه الشهري عن التدريس في الفصل الصيفي، إلى غير ذلك». وأوضح أنها «الحقيقة التي يتجاهلها من يطرحون مثل هذا الادّعاء، مصوّرين أعضاء الشورى أنهم «يغرفون من بحر» ولا يعملون!

وانتقد الفيفي تأخّر القرارات الصادرة عن المجلس حتى تصل إلى التنفيذ، أو تعثّر بعض الأنظمة المهمّة في المجلس نفسه، وقال: «أشير من ذلك، على سبيل المثال إلى نظام رابطة الأدباء والكُتّاب السعوديين، الذي صدر من المجلس في الدورة الشوريّة الرابعة، وما زال الوسط الثقافي في انتظار صدوره عن المقام السامي». وكذلك مشروع (نظام منع التحرش والإيذاء)، الذي لم يناقش في جلسة المجلس العامّة، على رغم قِدَم دراستنا له في لجنة الشؤون الاجتماعية، خلال الدورة الخامسة. ثم مشروع (نظام الوحدة الوطنية)، الذي قدمناه وسقط في المجلس بالتصويت، في السنة الماضية. ومشروع (نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية)، الذي رفعته مع الزملاء المشاركين فيه إلى رئاسة المجلس قبل شهور، ويؤمّل أن يرى النور قريباً. ويأتي مشروع هذا النظام الأخير بهدف :الحفاظ على الأمن الوطني في ظل الأوضاع السياسية الراهنة. مع حماية النسيج الاجتماعي من مخاطر التمييز بين أفراد المجتمع وفئاته في الحقوق والواجبات، لأسباب عِرقية، أو قَبَلية، أو مناطقية، أو مذهبية، أو طائفية، أو لتصنيفات فكرية أو سياسية. وكذلك مواجهة نزعات التطرف والإرهاب، التي باتت اليوم تهدد الأمن والسلم في المجتمعات العربية والإسلامية. إضافة إلى حظر أية إساءات إلى الأشخاص في «الإنترنت»، وترشيد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. في مسعى إلى تعزيز المنظومة النظامية في المملكة العربية السعودية. ووقاية الدولة ضد ما يحيط بها من مخطّطات وتحدّيات ومساع لتأجيج الفتن والانقسامات. وتأكيد ما ورد في الاتفاقات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صادقت عليها المملكة.

15

ورأى الفيفي أن مجلس الشورى، بعد عمره الطويل نسبياً، جدير بتجديد نظامه وبأن تُوسَّع صلاحيَّاته أكثر. وأضاف: «طالبت بذلك طيلة عضويتي في المجلس، وألّا يقتصر الدور الرقابي على ما يرد في التقارير السنوية من معلومات، بل أن تكون للمجلس زيارات ميدانية، بعيدة عن زيارات المجاملات». وقال: «أما المجلس الآن، فيمارس عمله وفق صلاحياته ونظامه، فإذا أنيط به دور رقابي أعلى وأكبر مما يقوم به اقتضى ذلك تعديل نظامه وتوسيع صلاحياته، وأرى أنه قد آن الأوان بعد تاريخ المجلس الطويل أن يجدّد نظامه بما يواكب التطوّر الذي تشهده المملكة، وبما يلبي الطموحات المنشودة.«

وقال الفيفي يجب أن يطور المجلس نظامه أوّلاً وهناك مطالب بالانتخاب، غير أن الانتخاب في ذاته ليس الهدف، وما ينبغي أن يكون؛ وإنما الهدف تحقيق المصلحة العامَّة، ذلك أن أمر الانتخابات مرهون بأن تحكم المجتمع قوانين صارمة، تهيّئ تكافؤ الفرص، وأن تكون هناك تعدّديّة حقيقيّة، تتيح التنافس العادل بين جميع الأصوات، وحينما يسود الوعي الكفيل بأن يكون التصويت في الانتخابات لمن لديه الأهليّة ولديه البرنامج المحدّد للعمل والإنجاز، لا لمن يمتّ بصلة إلى هذا أو ذاك، حينها تصبح الانتخابات مشروعة، وتصبح نتائجها محقِّقةً لحريّات الناس وحاجاتهم وتطلُّعاتهم، وبذلك يكون التغنّي بالانتخابات دون توفير اشتراطاتها الضروريّة والتأسيسيّة، لا أقول جعلاً للحصان خلف العربة، بل أقول: إطلاقاً لحصانٍ دونما عربة!«

وأضاف» :التجربة أثبتت في عالمنا العربي، على شتّى المستويات والصُّعُد، أن الأمر يتحوّل إلى فوضى؛ لأن هناك بنىً قانونيّة وبنىً تحتيّة تمدينيّة، يُشترط أن تُرسى لضمان النجاح في أية ممارسة ديموقراطية في العالم، وتحقيق مستوى أعلى من الإنتاجيّة، لذلك أجدني مؤيّداً لفكرة الانتخاب الجزئي لأعضاء المجلس، شريطة القيام بالعمل الأهم من لعبة الانتخاب، وهو إرساء البنية التحتيَّة لثقافة الانتخابات واشتراطاتها.

رابغ: 5 آلاف شاب وشابة ينخرطون في سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19865626

جدة - «الحياة»

ينخرط نحو خمسة آلاف شاب وشابة من أبناء محافظة رابغ والمراكز والقرى التابعة لها في سوق العمل قريباً، بعد أن تلقوا التأهيل والتدريب في برنامج «طموح»، الذي دعا إليه مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل قبل نحو ثمانية أعوام.

وقال المتحدث باسم إمارة منطقة مكة المكرمة سلطان الدوسري: «خلال زيارة الأمير خالد الفيصل لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية برابغ العام الماضي، شهدت المدينة بحضوره تخريج أول دفعة من أبناء رابغ، الذين بلغ عددهم نحو ١٠٠٠ متدرب ومتدربة، ممن تلقوا التدريب والتأهيل في برنامج طموح، الذي تنفذه مدينة الملك عبدالله الاقتصادية برابغ، لينخرطوا في سوق العمل بمرافق الميناء»، لافتاً إلى أن الدفعة الجديدة يبلغ عددها نحو خمسة آلاف شاب وشابة من أبناء المحافظة.

واستعرض تاريخ البرنامج وميلاد فكرته، التي بدأت بنواة فكرة، بهدف تدريب أبناء «رابغ»، إذ تشكّلت هذه الفكرة في 1430هـ، إبان زيارة أمير منطقة مكة المكرمة لرابغ، ليوجّه المجلس المحلي بأن يستفيد أبناء المحافظة من وجود مدينة الملك عبدالله الاقتصادية والميناء، وأن تتخطى هذه المنشآت الأسوار، وتنقل تجربتها لأبناء المحافظة بتدريبهم وتوظيفهم، ليكونوا سواعد فاعلة تبني الوطن، وتسهم في نهضته والارتقاء به.

وأضاف: «أعقب تلك الخطوة عقد اجتماعات عدة في الإمارة، بحضور مسؤولين من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وشركة بترورابغ، وعددٍ من الشركات الكبرى، هدفت إلى تحقيق حلم أمير المنطقة، وتحويله لعمل ملموس يعود بالنفع على أبناء المحافظة والمراكز والقرى والهجر التابعة لها، ويحقق في الوقت عينه التنمية والبناء.«

ولفت إلى أن ورش العمل والاجتماعات آتت ثمارها مبكراً، إذ حظي مجموعة من شبان وفتيات المحافظة بفرصة التدريب، ليتم بعد ذلك توظيفهم في الشركات ومرافق الميناء المختلفة، مشيراً إلى أن المتدربين والمتدربات تم إعدادهم

وتأهيلهم، من خلال خطوات مدروسة ومكثفة، خضعوا خلالها لدورات في الحاسب الآلي، واللغة الإنكليزية، ومهارات التواصل، منوهاً إلى أنهم بعد التخرج يخضعون لثلاثة مسارات.
وأوضح أن المسارات تتمثل بتشكيل المدينة الاقتصادية جسراً بين الكوادر الشابة والشركات العاملة في المدينة، من خلال توفير قاعدة بيانات، ونقطة اتصال دائمة بين الطرفين، والمسار الثاني، يختص باستكمال الدراسة الأكاديمية، وفق اتفاق خاص مع جامعة الملك عبدالعزيز، فيما يهيئ المسار الثالث الفرصة لشباب ريادة الأعمال الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، من خلال دعوة أبرز الجهات الممولة وشرح آلية التمويل.
ويعد برنامج «طموح»، الذي أطلقته المدينة الاقتصادية بدعم من أمير منطقة مكة المكرمة، واحداً من البرامج المهمة في إطار تكامل الأدوار بين القطاعين العام والخاص، لخدمة أبناء وبنات الوطن في المنطقة، كما أنه إحدى المبادرات الاجتماعية التي تسهم في تحقيق استراتيجية المنطقة المبنية على بناء الإنسان وتنمية المكان، كونه يهدف إلى تدريب الشباب وتطوير مهاراتهم المعرفية والمهنية، كما يقدم محتوى متكاملاً لاكتساب مهارات احترافية وتنافسية تؤهل أبناء وبنات الوطن للدخول إلى مجالات مختلفة في سوق العمل.
كما يعد واحداً من أهم برامج التنمية المستدامة، التي تتبعها استراتيجية المدينة الاقتصادية، إلى جانب توفير بيئة مثالية للعمل والسكن، الأمر الذي يعزز توجهها للإسهام في بناء مجتمع سعودي متقدم، تتوافر فيه مواصفات الحياة العصرية، إذ خصص «طموح «للشباب السعودي من الفئة العمرية بين 17 - 25 عاماً، لينضموا لخطة تدريبية متكاملة ومكثفة تستمر أربعة أشهر، وذلك لتعلم اللغة الإنكليزية، وتقنية المعلومات، إضافة إلى منهج خاص بإدارة الأعمال، وإنشاء المشاريع الصغيرة، إذ يتبع «البرنامج» أسلوباً حديثاً في التدريب بالدمج بين الدراسة النظرية والنشاطات العملية المختلفة.
يذكر أن مرحلة التسجيل شهدت إقبالاً كبيراً من الشباب السعودي، إذ تم تسجيل أربعة آلاف متقدم ومتقدمة، تلا ذلك تشكيل لجان متخصصة لإجراء المقابلات الشخصية لكل المتقدمين والمتقدمات، اعتمدت على قياس مدى الالتزام والجدية لديهم.

7عمليات استخدم فيها «دواعش» أحزمة ناسفة لتفجير مساجد وقتل مصلين

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19832407

سجل «الحزام الناسف» حضوراً بارزاً في عمليات تنظيم «داعش «الإرهابي في السعودية خلال العامين الماضيين، وإن كان حاضراً في تكتيكات سلفه «القاعدة»، لكن التنظيم لم يتردد في استخدام هذه الأحزمة لقتل مصلين ورجال أمن خلال أداء الصلاة في المساجد.
وضبطت أجهزة الأمن السعودية أوكار خلايا إرهابية في عمليـــات استباقية «مُحكمة» نفذتها، تبين خلالها وجود معامل لصنع المتفجرات والأحزمة الناسفة، في مناطق عدة داخل البلاد.

يفجرون الأحزمة قبل الوقوع في قبضة الأمن ولقتل رجاله
>عمد إرهابيون في مواجهات عدة مع أجهزة الأمن إلى تفجير أحزمة ناسفة كانوا يتحزمون بها كي لا يقعوا في قبضة الأمن، وليوقعوا ضحايا بين رجال الأمن، وكان آخرهم السبت الماضي إرهابيي استراحة الحرازات خالد غازي السرواني، ونادي مرزوق المضياني. ووقعت ثلاثة تفجيرات انتحارية في العام 2016، أحدها في موقف سيارات قوات الطوارئ قرب الحرم النبوي من الجهة الجنوبية، حيث المقر الرئيس للمحكمة الشرعية في المدينة المنورة، فعندما اشتبه رجال الأمن في شخص أثناء توجهه إلى المسجد النبوي الشّريف عبر أرض فضاء تستخدم مواقف لسيارات الزوار، وعند مبادرتهم لاعتراضه فجر حزامه الناسف، ما نتج منه مقتله، واستشهاد أربعة رجال أمن. وعند مغرب اليوم نفسه،

وبالقرب من مسجد الشيخ العمران المجاور لسوق مياس في محافظة القطيف، فجر انتحاري نفسه، وتم العثور آنذاك على أشلاء بشرية لثلاثة أشخاص.
وفشل التفجير الثالث الذي استهدف القنصلية الأميركية في محافظة جدة في تحقيق أهدافه، ليقظة رجال الأمن، إذ قتل الإرهابي الذي فجر نفسه بحزام ناسف كان يرتديه وأصيب اثنان من الأمن الديبلوماسي بإصابات نقلا إثرها إلى المستشفى.
وأحبطت قوات حرس الحدود في مدينة عرعر بمنطقة الحدود الشمالية، تسلل أربعة أشخاص ينتمون إلى تنظيم «داعش»، إثر هجوم استهدف مركز سويف الحدودي مع العراق، كانون الثاني (يناير) العام 2015، أسفر عن استشهاد ثلاثة رجال أمن من منسوبي «حرس الحدود»، ومقتل المتسللين الأربعة، قضى اثنان منهم بتفجير نفسيهما بحزامين ناسفين.
وفي حادثة تسلل مشابهة على منفذ الوديعة الحدودي مع اليمن، في تموز (يوليو) العام 2014، استشهد أربعة من رجال الأمن، فيما قتل ثلاثة من أصل ستة إرهابيين وألقي القبض على الرابع بعد إصابته. وتمكن اثنان من الهرب إلى محافظة شرورة، والتحصن في الأدوار العليا من مبنى تابع إلى جهاز المباحث الأمنية في المحافظة، وبعد يوم من محاصرتهما عمد الجانيان إلى تفجير حزامين ناسفين كانا يرتدينهما.

«نزاهة» و"الإدارة" يطلقان دبلوم مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ربيع اول 1438هـ - 27 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19832508

الرياض - «الحياة»
تنفذ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بالتعاون مع معهد الإدارة العامة برنامجاً تدريبياً بعنوان «دبلوم مكافحة الفساد»، وفق أعلى المعايير والأسس المطبقة في البرامج التدريبية لمكافحة الفساد، لمدة سنة دراسية، يبدأ في السنة التدريبية المقبلة 1438 - 1439هـ. ويهدف البرنامج إلى تزويد شاغلي الوظائف الرقابية في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، بالمهارات والمعارف اللازمة في مجال تعزيز مفهوم الشفافية، وحماية النزاهة، ومكافحة الفساد، بما يحقق رؤية المملكة 2030، وأهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
ويأتي هذا البرنامج ضمن حزمة من البرامج التدريبية التي تنفذها «نزاهة» بالاشتراك مع عدد من الجهات ومن بينها معهد الإدارة العامة، تنفيذاً لما تضمنه تنظيمها القاضي بتنظيم الدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.
يذكر أن «دبلوم مكافحة الفساد»، تم تصنيفه أخيراً من وزارة الخدمة المدنية، ويمنح الموظف الذي يحصل عليه درجة إضافية في المرتبة التي يشغلها.

القضاء يمنح أماً حق الحضانة بعد زواجها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566790

جدة - أحمد الهلالي

ي الوقت الذي كان الزواج يمثل هاجساً لدى الكثير من السيدات المطلقات؛ بسبب حضانة أطفالهن التي تقف عائقاً أمام زواجهن، وتخوفهن من نزع الحضانة ومنحها للأب بعد زواجهن من جديد، بثت دوائر الأحوال الشخصية في المملكة الطمأنينة في نفوس الكثير من الفتيات المطلقات الراغبات في الزواج مرة أخرى، إذ انتصرت دوائر الأحوال الشخصية في منطقة مكة المكرمة أخيراً، لأم وحكمت بحقها في حضانة طفلتها البالغة من العمر خمسة أعوام، على رغم محاولة الأب الحصول على حضانة الطفلة بسبب زواج والدتها من رجل آخر.

جاء ذلك خلال جلسات قضائية عقدت خلال الفترة الماضية، بعد أن تقدم الأب بدعوى إلى دوائر الأحوال الشخصية يطالب فيها بمنحه الحق في حضانة طفلته البالغة من العمر خمسة أعوام، مرجعاً طلبه إلى كون والدتها تزوجت ولم تعد صالحة لرعاية ابنته، فعقدت المحكمة الجلسات القضائية، واستدعت الأم واستمعت إلى أقوالها، وأصدرت حكمها لصالح الأم كونها الأصلح لرعاية الطفلة.

ورأت المحكمة أن الأم أحق بحضانة ابنتها لقول ابن تيمية رحمة الله» :الأم أصلح من الأب، وأن زواجها لا يسقط حضانة ابنتها في حين موافقة الزوج الجديد لأن الأصل في الحضانة أنها حق للمحضون وليس الحاضن.«

وعلقت المحامية السعودية بيان زهران لـ»الرياض»، على حكم محكمة الأحوال الشخصية بقولها: «الأب لا يتولى الحضانة بنفسه، وإنما يدفع ذلك إلى من يقوم به، لذلك فإن الأم أصلح، وأحق بالحضانة من الأب لشفقتها على ابنتها، ورعايتها لها»، واستدلت بقوله ﷺ «أنت أحق به مالم تنكحي«، وهو لمراعاة حق الزوج، كون المرأة إذا تزوجت انشغلت عن حقوق الزوج برعاية الأبناء، مشيرة إلى أن الصحيح في هذه الأحوال أن الزوج الجديد إذا رضي بحضانة زوجته لابنتها يحق لها الحضانة، ولا يسقط.

وقالت: «لا بد من إقرار، وموافقة زوج الأم على حضانتها لابنتها وعدم ممانعة ذلك، وهذا القول جمع بين الحديث المذكور، وما قرره أهل العلم، حيث ذكر شيخ الإسلام ابن تيمة -رحمه الله- أنّ الزوج الجديد إذا رضي بالمحضون، وعلم أن المحضون لن يضيع حقه فإن حقها لا يسقط، وقال ابن عثيمين -رحمه الله- أنّ هذا هو الأقرب وهو الجمع بين الحديث ومصلحة المحضون.«

الجهات الأمنية تضبط عاملة إثيوبية بجازان.. أصابت طفلتين وأمهما ضربا بالحطب

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/506207

نجحت الجهات الأمنية في القبض على عاملة إثيوبية، قامت بضرب الطفلتين(رغد ورؤى) بالحطب أثناء نومهما، وأكملت بالضرب على أمهما في قرية «صنبه» بمنطقة جازان؛ مما تسبب لهن في إصابات بالغة، أدت إلى تنويمهن بالمستشفى بجازان.

وتم إيداع العاملة التي حاولت الهروب ففشلت أمام جهود رجال الأمن، الذين تمكنوا من الإمساك بها وأودعوها قسم التوقيف بالشرطة للتحقيق معها، واتخاذ الإجراءات النظامية بحقها.

4سنوات طبيعية

رب الأسرة المكلوم غير مصدق ما حدث من هول الصدمة، التي حكى تفاصيلها بدموع عينيه حزنا على زوجته وطفلتيه فقال: العاملة تعمل لدينا منذ أربع سنوات ولم نلاحظ عليها أي تغيّر في تصرفاتها حتى مطلع الأسبوع الماضي.

وكشف هذه التغيرات بقوله: ظهرت عليها تصرفات غريبة مثل الصراخ وتغير لون العينين والوجه وعلى الفور، بادرت بحجز وشراء تذاكر لتسفيرها إلى أسرتها وكان الحجز كان بعيدًا في 9 /5.«

وحي السماء!!

الرجل المكلوم يكاد لا يمسك ضحكاته المخلوطة بشجن الحزن وهو يقول: في أحد الأيام صرخت العاملة صرخات متعالية مصحوبة بتصرفات غريبة، ثم أجابتنا عن سر ذلك بقولها: «إن الوحي نزل عليّ من السماء وأبلغني بوفاة أمي في بلادها»، يكمل: أجرينا عدة اتصالات للتأكد من ذلك، وتبين عدم وفاة أمها.

الضرب بالحطب

يضيف: في ظهيرة يوم الجمعة كانت الأم في دورة المياه مع شقيقتهما الثالثة (وهي معاقة)، قامت العاملة بجلب «حطب» من فناء المنزل، وضربت طفلتيَّ بمختلف أنحاء الجسد، وقامت بتغطيتهما بالبطانية، واختبأت لتخرج الأم من دورة المياه على صرخات الطفلتين، فانهالت العاملة عليها من الخلف ضربا بالحطبة التي في يدها حتى سقطت الأم أرضًا، وقامت الفِرق الأمنية والإسعافية، بنقل الأم وطفلتَيْها إلى المستشفى لعلاجهن ، ومازلن بقسم التنويم تحت الملاحظة الطبية وأكد أن زوجته ترقد الآن في مستشفى الأمير محمد بن ناصر بجازان وطفلتاه في مستشفى الملك فهد المركزي.

البراءة قبل الاعتداء

وكشفت صور تداولتها مواقع التواصل عن مدى حب الطفلتين لبعضهما وهما يلعبان على شاطئ البحر بالمنطقة في حالة من البراءة الطفولية، قبل أن تقوم العاملة بتشويه منظرهما في حادثة الاعتداء عليهما وعلى أمهما بهمجية غادرة.

مركز احتياطي لبيانات "العدل" لمواجهة الأعطال والهجمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1524048

»عكاظ» (الرياض @OKAZ_online)

أنشأت وزارة العدل مركز معلومات احتياطيا يعمل على استدامة تقديم كافة الخدمات الإلكترونية لقطاعات الوزارة حال تعطل المركز الرئيسي. وتأتي الخطوة ضمانا لاستمرارية تقديم الخدمات الإلكترونية كافة لقطاعاتها. وذكر الوكيل المساعد لتقنية المعلومات بالوزارة الدكتور صالح المقرن، أن المستخدم لموقع الوزارة وكافة الخدمات الإلكترونية لن يتأثر بوجود أي عطل مفاجئ أو أي انقطاع في مركز المعلومات الرئيسي، إذ سيتم تلقائياً في ثوان معدودة التحول إلى الأنظمة الإلكترونية للوزارة ما يضمن سلامة الاستمرار في العمل واستيفاء طالبي المعلومات كافة. وأوضح الوكيل أن مركز المعلومات الاحتياطي يعمل في مبنى مستقل ويحتوي على خمسة أقسام تعمل من خلال ستة موجهات مربوطة بالمركز الرئيسي، وتبلغ سرعة الاتصال بين المركزين (500) ميجا، كما يحتوي على عدد من السيرفرات التي تجمع كافة الأنظمة الإلكترونية التي تعمل بها الوزارة، كما يتمتع المركز بأجهزة الجدران النارية التي تحفظ وتحمي المركز من الفايروسات كافة. إلى جانب وحدة تخزين واسعة تبلغ (20) تيرا بايت، ومولدين للطاقة الكهربائية تعمل في حالة انقطاع التيار. وأضاف المقرن أن مركز المعلومات الاحتياطي يحتوي على غرفة تحكم تضمن مراقبة أداء المركز من خلال شاشات مراقبة ضخمة يتم من خلالها متابعة جميع أنظمة المركز لضمان سير العمل. كما عملت الوزارة على تحصين المركز بـ(28) كاميرا حرارية تعمل ذاتياً إلى جانب وحدة إطفاء متقدم. وأشار إلى أن مركز المعلومات الاحتياطي بوزارة العدل نسخة مكررة من مركز المعلومات الرئيسي تنقل إليه المعلومات والأعمال في ثوان معدودة حال تعطل المركز الرئيسي.

أسر تعوِّل على المقترح بحثاً عن الاستقرار

«تجنيس أبناء السعوديات" بانتظار جدولته في أعمال الشورى»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1524042

فاطمة آل دبيس (الدمام Fatimah_a_d@) (عبدالرحمن باوزير (جدة Abdul_Bawazier@)

علمت «عكاظ» من مصادر موثوق بها في مجلس الشورى أن اللجنة الأمنية انتهت من دراسة مقترح «تجنيس أبناء السعويات» الذي طرحمه أعضاء من المجلس في الدورة الماضية. واستغربت المصادر في حديثها إلى «عكاظ» من تأخر جدولة المقترح في جلسة الأعضاء تحت قبة الشورى.

من جهته، كشف عضو المجلس ونائب رئيس اللجنة الأمنية في «الشورى» عطا السبتي لـ«عكاظ» انتهاء اللجنة من المقترح بشكل كامل، مرجحا وضعه في أجندة جلسات المجلس خلال الأشهر القادمة، «لم يتبق سوى إدراجه في جدول الأعمال بعد انتهاء اللجنة من النظر إليه تماما.«

وأوضح السبتي أن المشروع دُرس وأخذ طريقه للهيئة العامة التي أقرته بدورها، مؤكدا أنه سيأخذ طريقه إلى «الجدولة» حسب أولويات المجلس.

ويعول أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين على القرار الذي سينتهي إليه المجلس، ويرى عدد من أبناء السعوديات في حديثهم إلى «عكاظ» أن قرار سعودتهم سينتصر لهم، وسيحقق لهم المزيد من الاستقرار كون جلهم من مواليد هذه البلاد، ولا يعرفون وطنا آخر غير السعودية.

يترقب عمر أحمد (أثيوبي من أم سعودية) الذي يحضر رسالة الدكتوراه في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة مسار المقترح «الشوروي»، وسط موجة تفاؤل تجتاح أسرته المكونة من ثلاثة أشقاء «غير سعوديين» وشقيقتين سعوديتين.

ويوضح عمر - الذي سيكمل ربيعه الـ 48 بعد شهرين - لـ «عكاظ» أن قصة معاناتهم بدأت عقب تخرجهم من المرحلة الثانوية، وبدء البحث عن عمل، مضيفا «بدأنا نشعر بصعوبة في البحث عن وظيفة وفي التعليم، حتى جاء القرار الخاص بأبناء السعوديات، ودخلت الجامعة برفقة إخوتي، واستطعنا إكمال دراساتنا العليا.«

ومن المفارقة أن شقيقتي عمر سعوديات، بيد أنه وشقيقه غير سعوديين، ويرى أن القرار سيساهم في استقرارهم، خصوصا أنهم لا يعرفون غير السعودية وطنا.

ويأمل أن لا يعيش أبناؤه وأبناء شقيقه معاناته قبل «قرار أبناء السعوديات»، مشيرا إلى أن انتماءه إلى المملكة لا تحدده «الجنسية»، «لقد عشت في السعودية جل سنين عمري، ولم أخرج منها طوال الـ 45 عاما الماضية.«

وامتدح محمد سعيد «يمني من أم سعودية» الخطوات الأخيرة التي اتخذتها المملكة بمنح أبناء السعوديات مزايا المواطنين في العمل والتعليم والصحة، بيد أن محمد الذي يوشك على التخرج من الهندسة بجامعة الملك عبدالعزيز يؤكد تعويل أسرته على القرار الذي سينظر في مجلس الشورى، «كونه يبعث الاستقرار في محيطنا.«

وكان مجلس الشورى استقبل مقترحاً للتعديل في نظام الجنسية السعودية يتم بموجبه تجنيس أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين، وخرجت اللجنة الأمنية في أكتوبر الماضي بملاءمة المقترح، لتبدأ اللجنة بدراسته تمهيدا لعرضه تحت «قبة المجلس».

ارتفاع طلبات الخلع لمقيمات متزوجات من مواطنين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=292329&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي، نوف العوفي 2017-01-29 12:13 AM

كشفت مصادر عدلية لـ«الوطن» عن ارتفاع ملحوظ في عدد طلبات الخلع لزوجات من جنسيات عربية مختلفة مرتبطات بمواطنين، حيث تصدرت المقيمات اليمنيات قائمة النساء المطالبات بالخلع.

كشفت مصادر عدلية لـ"الوطن"، عن ارتفاع ملحوظ في عدد طلبات الخلع لزوجات من جنسيات عربية مختلفة متزوجات من مواطنين، حيث تصدرت المقيمات اليمنيات قائمة النساء المطالبات بالخلع .وأوضحت المصادر، أن محاكم الأحوال الشخصية بمنطقة مكة المكرمة وحدها سجلت حتى عام 1436 نحو 53 طلبا لمقيمات يمنيات في الوقت الذي بلغ مجمل تلك الحالات من جميع الجنسيات 73 حالة خلع كان من بينها طلبات لنساء مصريات وفلسطينيات وأردنيات.

شروط الخلع

أوضح المستشار الأسري صالح الغامدي، أن شروط الخلع في محاكم الأحوال الشخصية معروفة ولا يمكن أن يحدث عليها أي تغيير، ومنها ثبوت تقصير الزوج في الصلاة أو الصيام وغيرها من العبادات التي لا يقوم بها، وبالتالي يسمح للزوجة بطلب الخلع منه أمام المحكمة الشرعية، مشيرا إلى أن محاكم الأحوال الشخصية تشهد الكثير من القصص التي تحدث لزوجات وخاصة المقيمات اللاتي يطالبن بالخلع من أزواج سعوديين نتيجة سوء المعاملة التي يتعرضن لها .

وأضاف أن أكثر قضايا الخلع تنتج عن تعاطي الزوج للمخدرات أو البخل فهذه صفات سيئة لا تستطيع الزوجة تتحملها، وهنا يكون الشرع في صف الزوجة، ويحكم لها قاضي الأحوال الشخصية بقبول الخلع إذا أثبتت ذلك العيب في زوجها، ويكون الخلع بدون طلب رد المهر في حال تقدمت الزوجة بالدلائل من وقوع ضرر عليها نفسي وجسدي إضافة إلى التقارير الطبية التي تثبت ذلك، وهنا يتم خلع الزوجة مباشرة، موضحا أن مبالغ الخلع في العادة لا تتجاوز قيمة المهر بمعنى أن تدفع الزوجة نصف المهر وفي كثير من الحالات لا تطالب الزوجة بدفع أي مبلغ لزوجها إذا كان الضرر جسيما.

البخل والهجران

بين المحامي طارق الشامي، أن من أبرز أسباب ارتفاع نسبة المطالبات اليمنيات المتزوجات من مواطنين ويردن الخلع، هي عزوف الكثير من الأزواج عن تحمل المسؤولية الزوجية، فيما يختص بالإنفاق المالي وكذلك تعمد البعض منهم هجر زوجاتهم. وأضاف أن إجراءات الزواج من مقيمة داخل المملكة تعد إجراءات يسيرة مقارنة بتلك الإجراءات الخاصة بالزواج من أجنبية من خارج المملكة، حيث يخضع الزواج من مقيمة لشرطين أولهما في حال كانت مولودة في السعودية ولها صلة قرابة داخل المملكة فيتم الزواج عن طرق إحدى الجهات المختصة ويتم إصدار تصريح الزواج من خلال إمارة المنطقة، أما في حال كانت الزوجة ليست من مواليد المملكة ولكن عائلتها مقيمة هنا، فيكون إتمام إجراءات الزواج من خلال وزارة الداخلية، حيث يعقد النكاح عن طريق المحكمة في حال وجود الزوجة داخل المملكة، إما إذا كانت في الخارج فيعقد في إحدى السفارات أو القنصليات .وحول زواج المواطن من أجنبية تقيم خارج المملكة، فذلك يستلزم إصدار تصريح إذن الزواج من خلال وزارة الداخلية، ومن ثم إرسال المعاملة إلى سفارة الدولة المراد الزواج منها، ويتم عقد القران في القنصلية، موضحا أن اختلاف الأنظمة والقوانين بين الدول يعد من أسباب تأخر إصدار تصاريح الزواج.

وأشار الشامي إلى أن التوجهات الفكرية الجديدة لدى الشباب في طريقة الحياة الزوجية من أحد أسباب الإقبال الكبير على الزواج من أجنبيات، إضافة إلى غلاء مهور المواطنات .

حساب المواطن يقبل ذوي الاحتياجات ويستبعد البدون

المصدر: جريدة الوطن الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=292297&CategoryID=2

جدة: نجلاء الحربي 2017-01-29 12:10 AM

أكد المشرف على برنامج «حساب المواطن»، ماجد العصيمي، أن ذوي الاحتياجات الخاصة يحق لهم التسجيل بالحساب، وكشف مصدر مطلع أن فئة «البدون» لا يسمح لهم بالتسجيل لعدم حملهم وثائق ثبوتية.

كشف مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن فئة "البدون"، لا يسمح لهم بالتسجيل في حساب المواطن لعدم حملهم وثائق ثبوتية، مبررا أن البرنامج يستهدف الأسر السعودية والأفراد المستقلين وحاملي بطاقات التنقل والأم السعودية المتزوجة من أجنبي، في الوقت الذي سمح لذوي الاحتياجات الخاصة ممن يتم صرف معونة مالية أوشهرية لهم عن طريق مراكز التأهيل الشامل التسجيل في البرنامج والاستفادة من البدل.

المستفيدون والمستحقون

أكد المشرف العام على قطاع التنمية الاجتماعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمشرف على برنامج حساب المواطن المهندس ماجد العصيمي لـ"الوطن"، أن أفراد الاحتياجات الخاصة الذين تصرف لهم إعانات، وهي عبارة عن مساعدات مالية من قبل مراكز التـأهيل الشامل، يحق لهم التسجيل في حساب المواطن، ويصرف لهم بدل كغيرهم من المستفيدين، موضحا أن من يستحق الدعم كذلك كل من الفرد المستقل الذكر والأنثى غير المتزوجين والعزاب والأرامل والأرملة والمطلق والمطلقة والمستقل عن مسكن رب الأسرة، كذلك يشمل الدعم جميع المهجورات.

حافز والضمان

أشار العصيمي، إلى أن حساب المواطن لا يلغي حافز ولا الضمان الاجتماعي ولا التقاعد ولا المعونات المالية لذوي الاحتياجات الخاصة، موضحا أن الفرد غير المتزوج والمعيل لأفراد أسرته يستطيع التقديم للبرنامج كرب أسرة، وإضافة أفراد الأسرة كتابعين له بشرط أن يوفر جميع المستندات التي ستطلب منه، مشيرا إلى أن المستفيد الذي يزاول أي نشاط تجاري يستطيع الاستفادة من البرنامج بشرط الإفصاح عن المردود المالي الناتج عن ذلك النشاط.

التسجيل الأربعاء

أكد العصيمي أنه سيتم استقبال تسجيل المواطنين الأربعاء المقبل، وخلال عملية التسجيل سيعرف المواطن المستندات والوثائق المطلوبة منه، كاشفا أن التسجيل سيكون على مدار العام ولا يقتصر على وقت محدد، ومن لا يستطيع التسجيل يوم الأربعاء فالمجال مفتوح لجميع الأسر السعودية ومن يحمل بطاقة تنقل، وأن المنصة الإلكترونية التي جهزت لحساب المواطن وضعت 600 موظفة تقوم باستقبال اتصالات المواطنين والرد على استفساراتهم خلال التسجيل، كذلك تم توفير 73 مهندسا لدعم البرنامج و142 موظفاً وموظفة في الدعم التقني والإداري للبرنامج، وأن الفئات التي تم الإعلان عنها كفئة لا تقبل في حساب المواطن ولا يحق لها البدل الفئة الخامسة أي التجار والأثرياء، ورجال الأعمال وأصحاب الشركات والمؤسسات من التجار .

البنك أرسل لهم إنذاراً بإخلاء المنزل.. وطليقها يهدِّد بحرقه

أمّ سعودية لست بنات: أنقذونا واحمونا من طليقي قبل فوات الأوان

المصدر: جريدة سبق الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
https://sabq.org

"ناشدت أم خالد (مواطنة سعودية)، تسكن في غرب الرياض، المسؤولين التدخل العاجل لحمايتها وبناتها من تهديد والدهم (طليقها) قبل فوات الأوان؛ إذ يهددهم بحرق المنزل بمن فيه إن هي أبلغت الشرطة أو مكافحة المخدرات عن سلوكياته المنحرفة وتعاطيه المسكرات.

وقالت (م.ح) لـ"سبق" :"رفعت لإمارة منطقة الرياض أشكو طليقي المدعو (ع.م)، الذي تزوجني بعقد شرعي صحيح من والدي - رحمه الله -، ورُزقت منه بست بنات وابن واحد، وهو من أرباب السوابق ومروجي ومتعاطي المخدرات. وقد تقدمت إلى المحكمة بطلب الخلع منه سابقًا، وعلى ضوء ذلك تم خلعي منه". مستدركة بقلق وخوف "لكن طليقي إلى الآن ملازم لنا في المنزل غرب الرياض، ويجمع أشخاصًا لا نعرفهم في منزلنا، يشربون المسكرات، ويتعاطون المخدرات، وطلبنا منه الخروج من المنزل وإلا سنبلغ الشرطة، لكنه هددني وبناتي إن أبلغنا الشرطة أو مكافحة المخدرات بأنه سيحرق المنزل بمن فيه."

وتضيف الأم: "خشيت على نفسي وبناتي أن يرتكب بنا جريمة لا تُحمد عقباها هو وأصحابه الذين يجتمع بهم كل ليلة داخل المنزل؛ لذا أطلب من الله ثم منكم مد يد العون وإنقاذي وبناتي من هذه الأزمة التي ازدادت سوءًا، ونخشى عواقبها."

وأضافت أم خالد لـ"سبق": "أنا مواطنة سعودية، لدي ست بنات وولد واحد، اشتريت بيتًا قبل طلاقي من طليقي بالأقساط من الراجحي، ودفعت أنا 483 ألفًا وطليقي دفع أقساط 100 ألف، لكن طليقي من أرباب السوابق ومدمن مخدرات، وتم فصله من عمله، وأرسل لنا (الراجحي) إنذارًا نهائيًا بإخلاء المنزل والتصرف في العقار، وأنا وبناتي ليس لنا في هذه الدنيا سوى المسؤولين وأهل الخير، وأرجو من كل من في قلبه رحمة أن يمد يد العون لي أنا وبناتي بدفع ما تبقى من أقساط المنزل، وإعطائه لي أنا وبناتي؛ إذ ليس لدينا أي مكان نسكن فيه غيره."

ملاءمة قوانين العمل لرؤية 2030

المصدر: جريدة اليوم الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4177397

عبدالرحمن العومي

يمر اقتصاد المملكة بمرحلة تحول كبير، يعول عليها أن تنقل الاقتصاد السعودي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حر، ولذلك كان لابد من تبني رؤية جديدة للاقتصاد السعودي، وهي رؤية 2030، وتتلخص فكرة هذه الرؤية في الاعتماد على القطاع الخاص ليقود قاطرة الاقتصاد السعودي. ويكون القطاع الخاص صاحب اليد الطولى في نهضة البلد ونمو

اقتصاده، وبذلك نؤمن التنمية المستدامة البعيدة عن النفط وتقلبات أسعاره، حيث ثبت في السابق أن التنمية تحتاج إلى استثمار دائم ومستمر.
وهذا ما لم يحصل في فترة منتصف الثمانينيات إلى 2005 أي حوالي عشرين سنة عانى الاقتصاد السعودي من بطء بالنمو انعكس سلبيا على جميع نواحي الحياة للمواطن السعودي، إلا أنه بعد ذلك ومع تحسن أسعار البترول دارت عجلة الاقتصاد السعودي بسرعة حتى أصبحت السعودية ضمن أكبر عشرين اقتصادا عالميا .واستفاد القطاع الخاص من هذا النمو، وقام بمساهمة توظيف الأيدي العاملة السعودية مما قلل الحمل والعبء على كاهل القطاع العام، إلا أنه وبعد انتهاء هذه الطفرة ومع بدء عملية التحول إلى اقتصاد عصري تخلت هذه الشركات عن مسئوليتها تجاه الموظفين السعوديين.
حيث بدأت بعملية تأخير صرف الرواتب ووصلت إلى الفصل التعسفي بحجة تقليص النشاط التجاري والتقشف .
وحقيقة، الملاءمة هنا لا تقع على الشركات وحدها، بل على القانون المطبق من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والذي لا يحمي الموظف السعودي، ويجعل الاستغناء عنه أسهل قرار يتخذه مسئولو الشركات؛ لمواجهة أي مشكلة اقتصادية تواجههم.
إن سياسة الفصل التي تتبعها الآن الشركات ستزيد البطالة، كما أن تعطيل إنتاج جزء من القوى العاملة السعودية يلحق ضررا بالغا بالاقتصاد، ويؤثر سلبا على النمو؛ إذا لم يتدخل المسئولون بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بوضع القوانين والنظم التي تحمي حقوق الناس، ولنا في القوانين الفرنسية العمالية خير مثال لحماية العامل الفرنسي من جشع الشركات الرأسمالية.

حتى نحافظ على حقوق المراجعين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/author-page/506121

سمر الحيسوني

العمل والمهام والواجبات التي يُكلّف بها الموظف يجب أن تؤدَّى بأمانة وإخلاص وتفانٍ لخدمة المراجعين والمستفيدين على أكمل وجه مهما كانت حالة الموظف النفسية التي يمر بها، وأخص بالذكر هنا موظفي القطاع العام، وأُسلِّط موضوع المقال هذا على موظفي المحاكم والجهات التابعة لها، بسبب كون أي تقصير يصدر يعتبر بمثابة تعدٍّ على حقوق المراجعين، ويكون بذلك «إهمال لا يُغتفر»، فتسبّب أي موظف وتسببه في تعطيل معاملات العديد من أصحاب الحقوق والمطالبات المنظورة أمام الدوائر القضائية، ينجم عنه أضرار كبيرة بحق هؤلاء الأفراد، والتي قد يصل الأمر فيها -في بعض الأحيان- إلى حد لا يمكن إصلاحه! هنالك العديد من الجهود المبذولة لتطوير منظومة العمل القضائي، غير أنّ الفكرة العامة والتصوّر العام عن الوضع الحالي وما يحصل -حقيقةً- بمدة إنجاز الدعاوي في المحاكم فيه إطالة غير مقبولة، خصوصًا بعد تخصيص الجهات المعنية للمحاكم وعمل تنظيم إداري لها وإصدار قرارات إدارية لتسهيل العمل داخل أروقة المحاكم، سواءً على منسوبي هذه الجهات أو مراجعيها، والذي من المفترض أن يؤدي ذلك بدوره إلى سرعة البت في القضايا المنظورة فيها.
كما أنّ هنالك البعض من موظفي الدوائر الحكومية ممن هم ليسوا مؤهلين للتعامل مع المراجعين بفئاتهم المختلفة، كالتعامل مع كبار السن أو المرأة أو الشباب، فدائمًا نرى مشكلات متنوعة تنجم عن هذا الأمر، مثل التراخي بإنجاز الخدمات والمعاملات المطلوبة بأسلوب يستفز المراجع دون الأخذ بعين الاعتبار الوقت والجهد والمال المبذول من الأخير لأجل تحصيل حقوقه الضائعة من مغتصبيها، والحالة النفسية التي يمر بها في سبيل ذلك! وأحيانًا يكون الانشغال أو التشاغل عن خدمتهم وغير ذلك من التصرفات الأخرى هي التي تسبب بعض الإزعاج للمراجعين أو من في حكمهم ممن لهم حقوق يُعلِّقون كل آمالهم للحصول عليها.

وبعد هذه التقاعسات والتصرفات الفردية التي تضر بمنظومة العمل القضائي وتتسبَّب في ضياع حقوق الكثيرين، تتم إحالة رئيس محكمة كبرى وثلاثة قضاة إلى جهات التحقيق بتهمة التسيّب في أوقات الدوام! فهل يستدعي الأمر تجاهل ما هو أهم وإخضاعهم للتحقيق والمساءلة لعدم التزامهم بأوقات الدوام الرسمي في الحضور والانصراف؟! فكم من معاملة لم تنجز بالشكل المطلوب أو تعطى فيها الحقوق على وجه السرعة المطلوبة؟ وكم من قضية لم تُرفع أوراقها للمحكمة التي تليها في الوقت المفترض والمحدد لذلك؟ وكم من دعوى لم يُبتّ فيها سريعًا وتم تعليقها وإبداء أسباب غير مقنعة لأصحاب الحقوق المرتبطة بها؟.

البدء بالتحقيقات مع مَن يتقاعسون عن أداء عملهم أمر في غاية الأهمية، والذي نشكر الجهات المعنية على القيام به، ولكن أتمنى أنّ يتم الالتفات أيضًا إلى ما من شأنه الإضرار حقيقةً بمصلحة المراجع وتعطيل أموره، كما أرجو أن يكون جميع مَن يُؤدون مهامًا يترتب عليها تحصيل حقوق الناس أو ضياعها، أنّ يكونوا على قدر كبير من الجديّة والمسؤولية خلال أدائهم لمهامهم، لأنّ إهمالًا بسيطًا ولو كان غير مقصود من الممكن أن يُؤدي لكارثة قد لا تُحمد عقباها!.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 1 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19867613

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 جماد اول 1438هـ - 29 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1524055